

العراق

سليمانى ينجح بمصالحة العبادى مع «الحشد»

الصدر الذي كان يهاجم بعض فصائل «الحشد» في بياناته الأخيرة ويصفهم بـ«المليشيات الوقحة»، فيما وصفهم هذه المرة بـ«التشكيلات الجهادية». مصدر رفيع في رئاسة الوزراء ومقرب من حيدر العبادي علق على بيان الصدر بالقول إن «المشكلة ليست مع رئيس الوزراء، ولكن مع الراقضين لدخول الحشد». وبشأن وجود لقاءات واجتماعات بين العبادي لحلحلة الخلافات والإشكالات التي نشبت أخيراً والتدخل الإيراني، اكتفى خلال حديثه لـ«الأخبار» بالقول إن «الاجتماعات مستمرة بين رئيس مجلس الوزراء والحشد».

في موازاة ذلك، رأى الإعلامي المتخصص بشؤون «فصائل المقاومة الإسلامية»، عزيز الربيعي، أن العبادي لديه خطوات «متعثرة» في الملف الأمني بسبب محاولته إرضاء الإدارة الأميركية التي حاولت كثيراً إفشال مخططات «الحشد الشعبي» و«فصائل المقاومة الإسلامية» في القضاء على تنظيم «داعش».

وكشف الربيعي في حديث لـ«الأخبار» عن قيام الطيران الأميركي والتحالف بإيجاد ممرات آمنة لعناصر «داعش» للنفوذ من الضربات الصاروخية لبعض فصائل «الحشد» في المناطق التي تشهد معارك مع التنظيم، فضلاً عن محاولات واشنطن المتكررة لمنع دخول «الحشد» الأنبار ودعمها جهات سياسية مشبوهة تحاول توفير «الغطاء الشرعي لداعش».

ميدانياً، خيم، أمس، هدوء حذر على مدينة الرمادي، مركز محافظ الأنبار، وسط مخاوف من أن يكون الهدوء الذي يسبق العاصفة. المسؤول الإداري للرمادي، خلف الكبيسي، قال إن «هدوءاً حذراً يخيم على مدينة الرمادي، وإن هذا الهدوء قد تسببه هجمات إرهابية لعناصر تنظيم داعش على محاور مختلفة من المدينة». وأضاف الكبيسي في حديث لـ«الأخبار» أن «القوات الأمنية قامت بوضع كتل خرسانية على مواقع أمنية حساسة في المدينة، وذلك تحسباً لأي طارئ».

فترة الاحتلال، فضلاً عن قضايا أخرى تتعلق بالتمويل والتسليح. ولفت المصدر إلى أنه ليست جميع الفصائل على خلاف مع العبادي، «وهو ما أدى إلى حدوث خلافات بين الفصائل المؤيدة للحكومة والمعارضة لها».

وكان زعيم «التيار الصدري»، السيد مقتدى الصدر، قد كشف، أول من أمس، عن خلافات داخلية «تعصف» بـ«الحشد الشعبي»، داعياً إلى وجوب العمل على «تقويته (الحشد) وإنهاء تلك الخلافات إضافة إلى العمل من أجل تقريبه إلى الحكومة العراقية بعدما حدثت بعض الخلافات مع بعض فصائله»، وذلك في موقف لافت من

ضغوط إيرانية على فصائل والحكومة للتفاهم على ملفات عالقة

إبرز الملفات الخلافية بين «الحشد» والعبادي الغطاء الجوي الأميركي في المصارك (أف ب)



إلى تدخل إيراني رفيع المستوى عبر قائد «فيلق القدس»، قاسم سليمانى، الذي مارس ضغوطاً على الطرفين للقبول ببعض «التنازلات»، ما أنتج مصالحة «قسرية» وعلى مضض بين الجانبين.

مصدر على صلة بإحدى فصائل «الحشد» التي تحسب على الجناح المتشدد كشف لـ«الأخبار» عن ضغوط مارستها إيران على فصليين في «الحشد الشعبي» (رفض الكشف عن اسمهما) من جهة وحكومة العبادي من جهة أخرى للقبول بـ«مصالحة مؤقتة والتفاهم مبدئياً على الملفات العالقة، فحصل تفاهم حول إبرز الملفات الخلافية مع وجود عدم ثقة بين الطرفين: العبادي والفصائل». وأكد أن «الحاج (قاسم سليمانى) لعب دور الوساطة بعد تكليفه الأمر».

المصدر بين أن إبرز الملفات الخلافية بين «الحشد» والعبادي تتمثل بالحضور في ساحات المعركة من دون غطاء أميركي والانسحابات المفاجئة من قبل بعض الفصائل دون علم القيادات العسكرية، بالإضافة إلى الضغط الأميركي لإبعاد قسم من الفصائل من «الحشد الشعبي»، خاصة تلك التي قتلت الأميركيين والبريطانيين إبان

أشارت بعض التطورات العراقية أخيراً إلى خلافات نشبت بين الحكومة وفصائل «الحشد الشعبي». وسط أحاديث عن دور إيراني سعى إلى حلها تراصف مع عودة قاسم سليمانى إلى بغداد

بغداد - محمد شفيق

بعد نحو شهر من اليوم سيحتفل «الحشد الشعبي» بمرور عام كامل على تأسيسه عقب ما سمي «نكسة حزيران» بعد اجتياح «داعش» لمدينة الموصل وسيطرته عليها بالكامل خلال ساعات، فضلاً عن عدة مدن شمالية مهمة كتكريت وأجزاء من كركوك. استطاع «الحشد» خلال تلك المدة أن يقدم نفسه كقوة، عقائدية أيضاً، وعملت الحكومة عبر سلسلة قرارات وإجراءات على مأسستها وتفويضها ضمن إطار القوات المسلحة العراقية.

«نظرية المؤامرة» بدأت بالتسلل سريعاً إلى فصائل وقيادات في «الحشد الشعبي»، أحدثت في ما بينهم خلافات وصراعات كبيرة، وإن لم تطف بوضوح إلى السطح (بالرغم من أنها أصبحت واضحة للجميع)، وذلك حرصاً على وحدة الموقف والصف ازاء العدو المشترك. بداية المواجهات كانت باتهامات وادعاءات «الحشد» بقيام طائرات التحالف الدولي بإلقاء أسلحة لـ«داعش» في المناطق التي يسيطر عليها، الأمر الذي تصرّ الحكومة على نفيه ورفضه، معتبرة إياه ادعاءات لا ترقى إلى معلومة حتى يمكن التحقيق فيها أصلاً.

تلك الأحداث كانت فاتحة لمزيد من الخلافات تطورت لاحقاً إلى صراعات غير مباشرة بين الطرفين، وصلت إلى حد التهديد باستخدام القوة ونزع الشرعية عن الحكومة الناشئة، ما دفع

القصف من دون مساعدات المدربين الأميركيين وخبراء الصيانة وقطع الغيار والذخيرة الأميركية»، وذلك خلال تطرفه إلى العدوان العسكري السعودي على اليمن.

كما أن تقريراً صادراً عن الكونغرس ذكر، أخيراً، أن قرار السعودية بتطوير وتوسيع قوتها الجوية، من خلال الحصول طائرات «اف 15»، سيزيد اعتمادها على الولايات المتحدة إضافة إلى أن الولايات المتحدة لها دور في تدريب الجيش وتحديث الحرس الوطني السعودي، علاوة على أن المستشارين الأميركيين الذين تدفع لهم الحكومة السعودية، يتغلغلون «في مكاتب الصناعة والطاقة والنقل البحري والأمن السايبري، التابعة للحكومة السعودية».

وفي الإطوار ذاته، قدر الأستاذ في الاقتصاد السياسي الخليجي في «جامعة جونز هوبكينز» جان فرانسوا سيزنيك، أن السعودية أنفقت نحو 200 مليار دولار لبناء جيشها، خلال عاماً، مضيفاً أن «نحو ثلاثة أرباع هذا المبلغ ذهب إلى الولايات المتحدة».

مع ذلك، وفق مجلة «فورين بوليسي»، فإن مبيعات الأسلحة والضمانات الأمنية التي قد تقدمها واشنطن لحلفائها، ستكون جزءاً من المعادلة، ولن تكون كافية. فـ«الطريقة الأنجع لإدارة أوباما، من أجل ترتيب الأمور مع الخليج، هي بإبداء مقاربة شاملة لمواجهة النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط».

في هذا السياق، أشارت المجلة إلى أنه «في عام 2014، أنفق الخليجيون أكثر من 113,7 مليار دولار على جيوشهم مقارنة بـ 15,7 مليار في إيران»، مضيفاً أن «السعودية أنفقت أكثر من 80 مليار دولار على الدفاع»، في العام ذاته. كذلك، ذكرت المجلة الأميركية أن الدعم العسكري والاستخباري أكثر من كاف من أجل الدفاع عن المملكة «في وجه أي هجوم عسكري إيراني، ولكن مع ذلك، يبقى القلق عالياً».

(الأخبار)

تقرير

تلك أبيب:

لا بديك من «حماس» حالياً في غزة

في غزة أزمة إنسانية». وفي ما يتعلق بالمستقبل إزاء «حماس» في غزة، أوضح ترجمان أنه يعرف كيف سيكون شكل الحروب القادمة، مضيفاً أن «الصراع مع «حماس» ليس حرب عسكرية ونقطة. ومن يعتبر أن المعركة بيننا وبين حماس فقط استخدام القوة العسكرية ضد بعضنا البعض، فهو لا يعرف ماذا يجري بشكل صحيح».

وأقر بأن «إسرائيل لا تستطيع منع حماس من التعاطف العسكري»، ودعا إلى «الاعتراف بهذه الحقيقة»، مشيراً إلى «أننا لم نجح في أي مرة، سواء في سوريا أو في مقابل حزب الله» في ما يتعلق بتعاطف القدرات العسكرية. ودعا إلى ضرورة الإدراك «أننا نحتاج إلى جولة قتال كل عدة سنوات. وحسب فهمي، البديل إنتاج ومحاولة إيجاد فترات هدوء بقدر الإمكان».

(الأخبار)

ضغوط إيرانية على فصائل والحكومة للتفاهم على ملفات عالقة

لن نضطر إلى أن نتفاجأ بحدوث ذلك مرة كل بضع سنوات. وأعرب عن أمنيته بأن تطول التهدئة بعد عملية «الجرف الصامد».

وأضاف ترجمان أن «لإسرائيل وحماس مصالح مشتركة في الواقع القائم، وهم يريدون الهدوء للسكان والتعاطف العسكري. ولا يريدون الجهاد العالمي الذي يهدد حماس ويشكل تهديداً لنا. إضافة إلى ذلك لدينا مصالح مشتركة بأن لا يكون

عناوين ضعيفة، ولهذا توجد نباتات برية خطيرة، وكذلك الأمر في العراق وسيناء، ولدينا مصلحة في وجود عنوان في القطاع».

وضمن الشروحات التي قدمها ترجمان تحدث عن مجموعة خيارات ماثلة أمام إسرائيل، من الحرب المستمرة إلى التهدئة التي تتخللها جولة حرب كل بضعة سنوات، إلى احتلال القطاع وحينها نكون مسؤولين عن 1,8 مليون شخص، بكل ما للكلمة من معنى، وصولاً إلى حل سياسي، وهو أمر معقد. ورأى أن «علينا أن نسال أنفسنا مع من نعقده وبأية شروط، وأن نُفكر بما سيؤول إليه ذلك في ما يخص العلاقة مع السلطة ومع مصر».

وأكد ترجمان أن على إسرائيل أن تختار بين هذه الاحتمالات، مرجحاً تبني خيار التهدئة، قدر الإمكان، مع الإدراك أنه ستكون هناك جولة قتال بين الحين والآخر، وحينها

رأى قائد المنطقة الجنوبية في جيش العدو، اللواء سامي ترجمان، أن البديل من حركة حماس في قطاع غزة، إما الجيش الإسرائيلي أو الفوضى، مشيراً إلى عدم قدرة السلطة الفلسطينية على بسط سلطتها هناك.

ولفت ترجمان، الذي تحدث أمام عدد من رؤساء البلديات المحاذية لقطاع غزة في مستوطنة «ناحل عوز»، إلى أن «معظم سكان غزة يرون في حركة حماس العنوان الوحيد لمشاكلهم». وفي ما يتعلق بإمكانية اندلاع ثورة شعبية، رأى ترجمان أن هذا الأمر مستبعد حالياً. وأقر بأنه لا يمكن «إخضاع حماس في الأوضاع الحالية».

واستناداً إلى العديد من المواقع الإلكترونية الإسرائيلية، التي نقلت كلامه، أوضح ترجمان مقصده بالقول: «نحن بحاجة إلى هذا العنوان (حماس)، ومن دونه ستحدث فوضى»، مضيفاً: «في سوريا هناك

ضد الإرهابيين... في اليمن، حيث تم فرض تدخل عسكري خارجي على النزاع المسلح الداخلي، يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية على مجمل المنطقة المحيطة».

وخلال تطرقهما إلى الأزمة الأوكرانية، أشار الطرفان إلى عدم وجود بديل لتسويتها سوى بالطرق السياسية، فيما لفت الجانب الروسي إلى ضرورة التنفيذ الدقيق لاتفاقات مينسك، كذلك أشار بيان الخارجية الروسية إلى أن إجراء إصلاح دستوري شامل في أوكرانيا يعدّ شرطاً لا بد منه لإحلال سلام ثابت وعادل في هذه البلاد.

وكان المتحدث الرسمي باسم الكرملن، ديمتري بيسكوف، قد رحّب بزيارة كيري، معتبراً أن الحوار يمكن أن يسمح بإيجاد حلول لإعادة العلاقات الروسية الأميركية إلى مسارها الطبيعي. ورداً على سؤال حول القضايا المطروحة على طاولة البحث بين بوتن وكيري، قال بيسكوف إن القائمة واسعة جداً، وتتضمن في المقام الأول العلاقات الثنائية. وبعد ذلك كل النقاط الساخنة. (الأخبار، أف ب، رويترز)